



غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

2025 MAY



info@gfrmiraq.com

www.gfrmiraq.com

+964 07779798941

العراق ، بغداد ، الجادرية
شارع الوزراء

Ministers St, Al-Jadriya
Baghdad, Iraq



تقرير

الجيو سياسية الاسبوعي

مؤسسة غدا لإدارة المخاطر

عزز شهر آب الاتجاه السائد من حيث زيادة المعروض بسرعة — سواء من دول أوبك بلس أو من الدول خارج المجموعة. بلغ إنتاج النفط الخام ٧٩,٢ مليون برميل يومياً، بزيادة كبيرة قدرها ٢,٧ مليون برميل يومياً مقارنة بشهر اب ٢٠٢٤. أما إجمالي إنتاج السوائل في الشهر فقد وصل إلى ١٠٦,١ مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها ٣,٢ مليون برميل يومياً على أساس سنوي، محطماً الرقم القياسي السابق.

النمو في المعروض مستمر وبلا توقف — فهناك المزيد قادم في الربع الرابع من العام وفي العام المقبل. تهدف أوبك بلس إلى الاستمرار في زيادة الإنتاج في تشرين الاول، وإن كان بوتيرة أبطأ، في حين من المتوقع أن تستمر الإمدادات من الدول غير المنضوية مثل الولايات المتحدة، البرازيل، الأرجنتين والنرويج في النمو، وإن لم يكن على أساس شهري، فبالأكيد على أساس سنوي.

ظلت أسعار النفط المرجعية (برنت - دبي - غرب تكساس الوسيط) مستقرة بشكل ملحوظ لأكثر من شهرين، متقلبة الى حالة (Contango)، وهي ما يشير إلى فائض في المعروض، لكنها لم تنخفض بشكل حاد، مما يعطي الانطباع ان الأسعار قد تفقد من قيمتها قريباً.

يمكن تسميتها بعامل عدم اليقين. حتى المتداولون مترددون في التكهن بانخفاض الأسعار، إذ يمكن أن تؤدي أي تقلبات مفاجئة وحادة في صراعين مستمرين — الشرق الأوسط أو أوكرانيا — أو تغييرات مفاجئة في العقوبات والسياسات التجارية الأمريكية إلى ارتفاع الأسعار فجأة والإضرار بمراكز التداول.

بمعنى آخر، سعر النفط عالق نوعاً ما. فمن الصعب أن يرتفع مع وجود وفرة في المعروض، لكن هناك ما يكفي من المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية الكلية لمنع انهياره.

في الوقت نفسه، يستمر الطلب في التحرك بوتيرته الخاصة — وهي التي، بلا شك، تتضاءل مقارنة بالنشاط على جانب المعروض. ترى بعض وكالات الطاقة أن الاستهلاك العالمي سينمو بمقدار ٧٩٠,٠٠٠ برميل يومياً هذا العام، ليصل إلى ١٠٣,٨ مليون برميل يومياً، وهو تحسن طفيف عن التوقعات في الشهرين

السابقين. وقد انتعش استهلاك وقود الطائرات والطلب على البتروكيماويات، كما ازداد الطلب من القطاعات الصناعية وقطاع الشحن.

والسؤال هو ما إذا كان يمكن الحفاظ على هذا الزخم في الأشهر القادمة، خصوصاً مع تكهنات سلبية حول اقتصاد عالمي يتعرض لتقلبات بسبب العديد من الرسوم والعقوبات.

بعد أربع سنوات من العجز، تستعد موازين العرض والطلب للتحويل إلى فائض في المعروض. في عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يصل الفائض إلى نحو ٨٩٠,٠٠٠ برميل يومياً، في حين يظهر العام المقبل زيادة هائلة قدرها ٢,٦ مليون برميل يومياً في المخزونات. إنه النوع من الفائض الذي يثير إنذار بانخفاض كبير في الاسعار، ولهذا السبب تشير منحنيات أسعار العقود الآجلة لخام برنت Brent التي تنتهي في العام المقبل إلى فائض مرتقب في المعروض. بلغ فارق برنت للشهر الثاني مقارنة بالتسليم بعد ستة أشهر حوالي ١,٢٠ دولار، بعد أن كان ١,٥٠ دولار الشهر الماضي، و ٢,٦٠ دولار في تموز و ٣,٢٠ دولار في حزيران.

إذن، أين يذهب كل المعروض الإضافي؟ ارتفعت المخزونات التجارية للخام عالمياً إلى مستويات قياسية جديدة، ويرجع ذلك أساساً إلى الإضافات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين، التي كانت بمثابة مستودع للخام الفائض منذ عام ٢٠١٧. دخل نحو ١,٣ مليون برميل يومياً في الخزين التجاري العالمي في اب. وصلت مخزونات الخام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الآن إلى متوسط الأربع سنوات. تشجع بكين المكررين على شراء المزيد من الخام. بالإضافة إلى ذلك، تستعد البلاد لافتتاح منشأة جديدة تحت الأرض بسعة ٢٠٠ مليون برميل للاحتياطات الاستراتيجية في منتصف ٢٠٢٦. لكن الزيادات الملاحظة في المخزون أعلى بكثير مما يُستنتج من توازن العرض والطلب، مما يشير إلى وجود نقص في تقدير المعروض. لا يساعد على ذلك أن الإمدادات من روسيا وإيران وفنزويلا تتحرك بشكل أعمق في الظل بشكل غير مراقب.

يواصل المنتجون غير المنضوين تحت أوبك بلس تسجيل أرقام قياسية متتالية. ففي اب، بلغ إنتاج هذه الدول من السوائل، مجتمعة تحت مسمى غير أوبك بلس، ٥٢,٤ مليون برميل يومياً باستثناء مكاسب التكرير، وفق تقييم أولي. هذا

رقم قياسي شهري جديد، وهي المرة الأولى التي يتجاوز فيها إنتاج غير أوبك بلس عتبة ٥٢ مليون برميل يومياً. مقارنة بشهر تموز، يمثل إنتاج اب زيادة قدرها ٦٤٠,٠٠٠ برميل يومياً، بينما مقارنة باب ٢٠٢٤، فهو أعلى بمقدار ١,٣ مليون برميل يومياً. أما إنتاج النفط الخام من غير أوبك بلس فبلغ ٣٦,٧ مليون برميل يومياً — وهو أيضاً رقم قياسي — بزيادة ٣٣٠,٠٠٠ برميل يومياً عن تموز ٢٠٢٤. ١,١ مليون برميل يومياً عن اب ٢٠٢٤.

من المتوقع أن يصل إجمالي إنتاج السوائل من المنتجين غير المنضوين إلى ٥١,٨١ مليون برميل يومياً هذا العام، بزيادة قدرها ١,٣ مليون برميل يومياً عن ٢٠٢٤، وحوالي ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً أكثر من معدل نمو الطلب العالمي المتوقع لهذا العام. ومن المتوقع أن يكون نمو إنتاج السوائل في العام المقبل أعلى قليلاً عند ١,٣٨ مليون برميل يومياً ليصل إلى ٥٣,١٩ مليون برميل يومياً، مع استمرار الدول مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل غوايانا في الاتجاه التصاعدي.

الاستنتاجات

- يعكس تقرير إنتاج النفط لشهر أغسطس استمرار وتيرة زيادة المعروض العالمي بوتيرة سريعة سواء من دول أوبك بلس أو من الدول غير المنضوية ضمن المجموعة، ما يؤكد أن السوق العالمي يشهد وفرة متصاعدة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات. ارتفاع الإنتاج إلى مستويات قياسية لم يؤد بعد إلى انهيار الأسعار بشكل مباشر، بفضل المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية التي تلعب دوراً في تثبيت الأسعار عند مستويات محددة، لكن المؤشرات على الفائض المتوقع في العام المقبل توحى بأن الأسعار قد تواجه ضغوطاً إذا استمر نمو المعروض بوتيرة أعلى من نمو الطلب.

- في المقابل، يشهد الطلب العالمي تحسناً طفيفاً، خاصة في قطاعات وقود الطائرات والبتروكيماويات والصناعة والشحن، لكنه يظل أبطأ بكثير من وتيرة النمو في المعروض، ما يزيد احتمالات التحول إلى فائض واضح في السوق بحلول ٢٠٢٥. ارتفاع المخزونات التجارية، خصوصاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين، يعكس وجود فائض فعلي أكبر مما تظهره أرقام التوازن بين العرض والطلب، كما أن تحركات إمدادات بعض الدول مثل روسيا وإيران

وفنزويلا في ظل تزايد من صعوبة مراقبة السوق بدقة.

من جانب آخر، يواصل المنتجون غير المنضوين تحت أوبك بلس تحقيق أرقام قياسية في الإنتاج، ما يعني أن المنافسة العالمية في السوق ستظل محتدمة، والفائض العالمي مستمر في التراكم. هذا يشير إلى أن العراق، كأحد كبار المنتجين ضمن أوبك بلس، يواجه تحدياً مزدوجاً: الحفاظ على حصته السوقية وتحقيق إيرادات مستقرة في ظل وفرة المعروض العالمي، وبين الحاجة إلى إدارة المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الأسعار والفائض المتوقع في السوق. لذا فإن انعكاسات هذه التطورات على العراق تتضمن ضرورة التركيز على تحسين الكفاءة الإنتاجية، تعزيز القدرة التكريرية المحلية، تنوع مصادر الإيرادات النفطية، والعمل على استراتيجيات تسويقية مرنة تتيح له مواجهة الضغوط السعرية القادمة دون التأثير الكبير على الميزانية الوطنية والاستقرار الاقتصادي

